

# التراث العربي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق

العدد التاسع - السنة الثالثة - المحرم ١٤٠٣ - تشرين الأول - أكتوبر - ١٩٨٢

المدير المسؤول

علي عتله عريشان

رئيس التحرير

د. عبد الكريم اليافي

هيئة التحرير

د. عبد الهادي هاشم

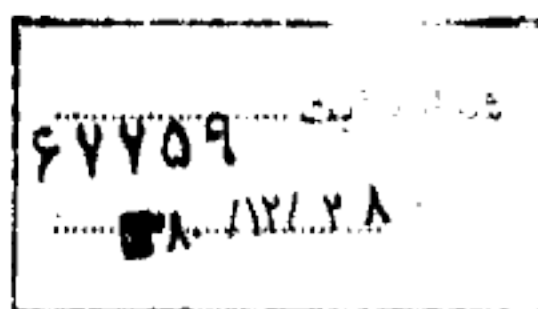
د. ابراهيم الكيلاني

د. نشأت الحمارنة

د. عدنان درويش



مركز بحوث ودراسات  
مركز بحوث ودراسات



ترسل المواد والمراسلات الى العنوان التالي :

اتحاد الكتاب العرب ، مجلة التراث العربي ، دمشق ، ص.ب : ٣٣٠ - ٨١٦٢٩٩ - ٨١٦٣٢٩

# للشقا

صلاح الدين الزعبلأوي

في  
اللغة فصول تشابكت أواصرها وتوشجت عراها ، وكان بينها رحماً ماسئة •  
فأنت إذا عرضت لمسألة في أحدهما أصارتك العاجة الى أن تذكى العين على  
ما يتصل بها من البحث في فصول من دوحها ، فتجعله منك على بال وذكر ،  
ليبرج به خفاء ما عرضت له فينزاح غموضه وتحل رموزه •

من هذه الفصول فصل عقده في هذه المجلة حول ( نشوء اللغات ) وآخر  
عقده فيها حول ( تدرج المعاني ) • وهذا فصل في ( الاشتقاق ) يناط بهما وينمى  
اليهما • فإذا انتظم عقد هذه الفصول ، وقد اشتبكت أسبابها وتمكنت أواصيها ،  
كان بعضها ذريعة الى جلاء ما قد يستغلق في بعضها الآخر ، وسلماً الى فك  
مشكله ، وسبباً الى ايضاح منهاجه واستبانة وجهه •

وأنت إذا تأملت فصلنا هذا في ( الاشتقاق ) عرفت قرابة ما بينه وبين  
الفصلين السابقين • في غير كلفة أو عسر أو عناء •

★ ★ ★

ذهب الأئمة الى أنه لا بد للكلم في كل مادة لغوية أن يشتق بعضها من بعض  
فترد الى جنس من المعنى يعد أصلاً لما يشتق منها جميعاً • فالاشتقاق نزع لفظ  
من لفظ ، ولو مجازاً ، بشرط مناسبتها في المعنى ، واتفقهما في الحروف الأصلية

وترتيبها ، ومغايرتهما في الصيغة حقيقة أو تقديرًا . وهكذا تشترك مفردات كل مادة لغوية في حروفها الثلاثة وترتيبها ، وتلتقي على معنى يشملها . ثم يفرد كل منها بصيغة ومبنى ودلالة خاصة . وقد أسموا هذا النوع من الاشتقاق ، الاشتقاق الصغير . وبحث الاشتقاق كثير من الأئمة المتقدمين كالأصمعي وقطرب وأبي الحسن الأخفش والمبرد وابن خالويه . وبرع فيه أبو بكر بن دريد في كتابه (الاشتقاق) ، وأوغل فيه أحمد ابن فارس في كتابيه ( فقه اللغة ) المعروف بالساحبي ، و ( مقاييس اللغة ) .

قال ابن فارس في فقه اللغة : ( أجمع أهل اللغة ، الا من شذ عنهم ، أن للغة العرب قياساً ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وأن اسم الجبن مشتق من الاجتنان ، وأن الجيم والنون تدلان أبدأ على الستر . تقول العرب للدرع جنة . وأجنه الليل . وهذا جنين ، أي هو في بطن أمه أو مقبور . وأن الأنس من الظهور ، يقولون : أنست الشيء أبصرته . وعلى هذا سائر كلام العرب ، علم ذلك من علم ، وجهله من جهل/ ٣٣ ) .

هذا وقد جعل الأئمة للاشتقاق نوعين آخرين هما الكبير والأكبر . فإذا كان شرط الاشتقاق الصغير ، في مشهور التسمية ، أن يكون بين اللفظين اتفاق في الحروف الأصول وترتيبها وتناسب في المعنى كضرب وضارب ومضروب من الضرب ، فشرط الاشتقاق الكبير أن يكون بين اللفظين أو الألفاظ اتفاق في الحروف دون ترتيبها ، ككامل وملك ولكم ، أما الاشتقاق الأكبر فحده أن يكون بين اللفظين أو الألفاظ اتفاق في بعض الحروف وتقارب في الباقي . وقد جعلوا التقارب في مخرج الحروف خاصة وفي صفتها ، كجبل وجبر ، وحلف وحرف ، وحمس وحمش . ومنهم من أسقط ما شرطوه من التقارب فمثلوا له بفلق وفلى ، وورص وورصف .

وترد فكرة الاشتقاق الكبير الى الامام الخليل بن أحمد وقد بحثه أبو علي الفارسي واتسع فيه تلميذه أبو الفتح ابن جني صاحب الخصائص ، وتبعهما في ذلك العاتمي ، والسكاكي صاحب المفتاح ، وابن الأثير صاحب المثل السائر . وقد عرض هؤلاء للاشتقاق الأكبر وافتن فيه العاتمي خاصة .

وقد قصرنا الكلام في فصلنا هذا على الاشتقاق الصغير ، وهو ما يراد بالاشتقاق عند الاطلاق . واليه تنتهي شعاب البحث عامة ، وهو أصله وأرومته ومورده . فلا بد اذا من احصاء مسائله وجمع أشتاته واستقراء دقائقه في هذا الفصل ، والاستصباح بضوء ذلك في خوض عباب الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر والنوص على أسرارهما في فصلآت ، ان شاء الله .

هذا وأجد ما ينبني أن نجري الكلام فيه من مسائل الاشتقاق الصغير ، وأحرى أن نستنفد بعض الوسع في بحثه :

- ١ - ما يطرد اشتقاقه فيكون على قياس ، وما لا يطرد فيعمل فيه على السماع .
- ٢ - اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان .
- ٣ - الاشتقاق من اسم العين المشتق ويجري على لفظ المشتق أم يبني على أصله .
- ٤ - أوجه القولين واسلمهما من النقد ، في اشتقاق الفعل من المصدر أو المصدر من الفعل .
- ٥ - ما يعترض رد المادة اللغوية الى أصل واحد أو يحول دون الاهتداء اليه .
- ٦ - الحكم في أصل اللفظ أعربي هو أم دخيل .
- ٧ - اشتقاق العربي من المعرب .

المعرب من المعرب

وقصارانا أن نجتمع اليبدين على تمحيص كل مسألة من هذه المسائل فنبلو أمرها ونخبر حالها ونخلص من بحثها ونحن أبصر بدخائلها وأعلم بمطاوئها . وحسبنا في ذلك أن نقتصر على قدر ما نرى به الطريقة ونقف على المنهاج ، والا فللقول في ذلك مجال واسع ومذهب فسيح . فاذا سمت بالقارئ همة الى ما وراء ذلك أو نازعته رغبة ، اقتفى فيه هذا الأثر فوجد السبيل مسلوكتاً والطريق موطاً فسمى سميهِ الى الاستزادة لتكتمل في ذلك آلتة وتجتمع أدواته .

١ - ما يطرد اشتقاقه وما لا يطرد

المشتق قد يطرد اشتقاقه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وظرفي الزمان والمكان واسم الآلة . وقد لا يطرد كالقارورة فانها مشتقة من القرار .

هذا ما جاء في ( كشف اصطلاحات الفنون - ١/ ٨٤٥ ) للتهانوي . وعندني أن ما قصده التهانوي بنصه على اطراد الاشتقاق في الصفة المشبهة ، هو غلبة الاشتقاق في بعض صيغها من أفعال لازمة مخصوصة . والا فليس لنا أن نأتي بوصف على فَعَلْ أو فَعَلَّ أو فَعَّلان أو أفعال مثلاً، دون أن يكون قد سمع عن العرب . وكل ما أطلقوا القياس فيه هو المدول بالصفة المشبهة الى صيغة (فاعل) ، كلما أريد بها التجدد والحدوث كقولك حاسن في حسن وعاف في عفيف ومائت في ميت وضائق في ضيق ، ومارض وجائد في مريض وجواد ، كما فصله الزمخشري في المفصل ، والرضي في شرح الشافية .

وذهب بعضهم الى قياس ( فَعِيل ) صفة مشبهة كما أشار اليه الشيخ محمد الخضر حسين في كتابه ( القياس ) وعقب على ذلك فقال : ( وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم يدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها . وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة ) . قلت على أن يشتق فعيل هذا من ( فَعَلَّ ) . فقد استدُلَّ ب ( حبيب ) صفة مشبهة على أن فعله ( حَبَّبَ ) فقال ابن عييش في شرح المفصل ( وفعيل باه فعل كظريف من ظرف وكريم من كرم ) وقال الرضي ( الفاعل في فَعَلَّ : فعيل ) . ويعني هذا أنه كلما جاء ( فَعَلَّ ) فالأصل في صفتيه ، ما لم تسمع ، ( فعيل ) . والأصل في ( فعيل ) أن يكون فعله ، ما لم يسمع ، ( فعل ) ككرم .

وذهب أبو البقاء صاحب الكليات الى ما وراء ذلك فقال ( الصفة المشبهة تجيء أبداً من لازم فاذا أريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازماً بمنزلة فعل الغريزة وذلك بالنقل الى - فعل ، بالضم ، ثم يشتق منه ، كما في رحيم وفقير ورفيع / ٢٢٠ ) . وجاء في عدد نيسان ( ١٩٥٥ ) من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ( مجلة مجمع اللغة العربية ) عما قرره المجمع القاهري في مؤتمره : ( كان الأستاذ أنيس المقدسي عضو المجمع من لبنان ، طلب اضافة كلمة - الرتبة - الى المعجم بمعنى الثبات والاستقرار والاستمرار فيما يقابل التعبير المصري : روتين . وقد رأت لجنة الأصول جواز استعمال هذه الصيغة ، بناء على جواز تحويل كل فعل لافادة المدح أو الذم أو الالتحاق بالفرائض . وعلى هذا يكون

– الرتابة – مصدراً قياسياً لفَعْل ، طوعاً لقرار المجمع في تكملة مادة لغوية . وبعد المناقشة أقر المؤتمر الاقتراح المروض عليه ) . وإذا كان هناك من ذهب إلى قياس فعيل بمعنى فاعل ، فقد أقر بعضهم قياس فعيل من متمد بمعنى المفعول . قال السيوطي في الهمع : ( فورد المفعول على فَعَل وعلى فَعَّل . . وعلى فعيل كقتيل وصريع . وقاسه بعضهم ، أي قاس فعيلاً – فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل ، نقله في التسهيل . . والقيد المذكور للقياس نبه عليه أبو حيان ، ولا بد منه ) . وقد أخذ المجمع القاهري بهذا ، والرأي في ذلك وجيه على أن ( فعيلاً ) هذا ليس صفة مشبهة .

واشتقاق صيغ المبالغة لاسم الفاعل من الفعل المتمددي الثلاثي ، لا يطرد في الأصل . على أن من الأئمة من ذهب إلى قياسه في خمسة أوزان هي : فَعَال ومفعال وفَعول وفَعِيل وفَعِيل . تقول ضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب . أو في الثلاثة الأولى وحدها . جاء ذلك عن الإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدنوشري الشافعي في حواشي ( يس ) على التصريح . وليس هنا موضع تفصيل القول فيه . وكثير القول بصحة القياس في ( فَعَال ) خاصة فأخذ به مجمع اللغة العربية القاهري .

وقد كثر اشتقاق ( المفعلة ) من أسماء الأعيان للمكان الذي يكثر فيه العين ، كقولهم : أرض مأسدة ومسبمة ومثورة إذا كثر فيها الأسد أو السبع أو الثور . وظاهر كلام سيبويه في الكتاب ( ٢٤٩/٢ ) الأخذ بقياسه . وقال ابن سيده في المخصص ( ٧٤/١٦ ) : ( ومكان موعلة كثير الوعول ، ومفدرة كثير الغدر ، وهي الوعول المسنة ، مطرد عند أبي الحسن ) . وقد أخذ المجمع القاهري بقياسه فقال في مجلته ( ٣٥/٢ ) : ( تصاغ مفعلة قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد ) .

★ ★ ★

وإذا عرضنا للمزيد من الثلاثي كأفعل وفعل وفاعل وتفاعل وانفعل وافتعل وتفعّل واستفعل فقد خص أئمة الصرف كلاً بدلالات لكنهم كادوا يجمعون على أنها لا تطرد .

وقد استثنى بعضهم ( أفعل ) فذهب الى أن دخول الهمزة على ( فعل ) اللازم ليعتمد الى مفعول ، قياس كسهر وأسهره . فإذا كان متعدياً الى واحد فدخول الهمزة عليه سماع نحو لبس الثوب والبسه اياه . ومنهم من جعل هذا قياساً أيضاً . بل ذهب الأخفش الى قياس دخول الهمزة على المتعدي الى اثنين لتعديته الى ثلاثة .

وإذا كان الرضي قد قال في شرح الشافية ( ٨١ / ١ ) : ( فليس لك أن تقول من ظوف أطرف ) فقد قال ابن هشام في المغني ( ١١٣ / ٢ ) : ( وقيل النقل بالهمزة سماعي . وقيل قياسي في القاصر والمتعدي الى واحد . والحق أنه قياسي في القاصر وسماعي في غيره ، وهو ظاهر مذهب سيوييه ) . والقاصر هو اللازم . وقد أقر المجمع القاهري تمعية اللازم بالهمزة .

ومن قبيل ما عده الكتاب بهمزة النقل ( أضفى ) . فانت تقول ( سبغ ) و ( ضفا ) بمعنى تم وطال فعلين لازمين . ومنه ثوب سابغ ضاف ، ونعمة سابغة ضافية . وتقول ( أسبغه ) على التعدي ، ولا تقول ( أضفاه ) كما اشتهر على السنة الكتاب إلا أن تقصر القياس في ادخال الهمزة للنقل ، لأن السماع لم يرد به .

والغريب أن الأستاذ محمد المدناني قد ذهب في معجمه ( الأخطاء الشائعة ) الى عيب قول القائل ( أضفى عليه جلالاً ) وجعل صوابه ( أكسبه جلالاً ) . والطريف حقاً أن الكثرة على انكار ( أكسبه ) في السماع أيضاً . قال الزمخشري في الأساس : ( وكسب المال . . . وكسبته ما لا فكسبه . . . ولا يقال أكسبته ) . وقال صاحب المصباح : ( كلهم يقول كسبك فلان خيراً إلا ابن الأعرابي فإنه يقول أكسبك بالألف ) . وهكذا ينكر المدناني ( أضفاه ) قياساً ، وقد أقر في مقدمة معجمه هذا القياس .

وقد ذهب بعضهم الى قياس ( انفعل ) لافادة المطاوعة فاشتراط مجيئه من فعل ثلاثي متعد يتصور فيه العلاج والتأثير نحو فتحت فانفتح وقسته فانقاس . وأخذ بهذا المجمع القاهري ، وشرط ألا يكون فاء الفعل واواً أو لا ماً أو نوناً أو راء ، والا كان القياس فيه افتعل . . . واعترض الشيخ ظاهر خير الله في ( المنهاج السوي ) فقال ( ولا نجد بنى الحصن فانبنى ، مع ما فيه من العلاج ) ، كما اعترض الدكتور مصطفى جواد فأبى ( المطاوعة ) أصلاً . وقال في كتابه ( المباحث اللغوية في العراق ) : ( أما انفعل وما جرى مجراه من الأفعال

المزعوم أنها للمطاوعة فهي في الحقيقة لرغبة الفاعل في الفعل أو ميله الطبيعي أو شبه ميله اليه ، من غير تأثير من الخارج ) وأردف : ( ولذلك لا يقتصر الفعل على المتعمدي ولا يكون له صلة بالثلاثي أحياناً ، مثل : انكدر . وفي القرآن الكريم في سورة التكوير : . . . وإذا النجوم انكدرت . . . ومعنى انكدرت انقضت ، ومعنى الانكدار الاسراع والانقضاء ، ولا ثلاثي له ( . . ) وهو فيما مثل به شديد الرأي . فليس كل ما أتى من هذه الزنة كان بالضرورة مطاوعاً لمتعد ثلاثي ، بل ليس لكل متعد ثلاثي ذي علاج مطاوع من ( انفعل ) . فانت تقول داسه ولا تقول انداس وتقول ضربه وجرحه وذبحه ولا تقول انضرب وانجرح وانذبح . ولا بدل للقياس من ضابط جامع مانع كما يقولون .

ولا خلاف في أن ( افتعل ) سماعي . فليس لك أن تصوغ ( افتعل ) من فعل مجرد وتأتي به على ما يوافق هذا الفعل تعدية أو لزوماً . ما لم يرد به سماع . ومن ثم لحنوا قول القائل ( احتار ) وتسمح به بعض المحدثين كالشيخ مصطفى الغلايني . وأبيناه نحن حين لم يسنده سماع أو يسعفه قياس معروف .

واجتهد الشيخ ظاهر في ( المنهاج السوي ) في وضع قياس لـ ( افتعل ) . وكان مما اشترطه ضابطاً أن يكون الفعل مما يتعمده العاقل عقلاً أو إرادة . فإذا صح هذا ألزمك القياس أن تمنع ( افتعل ) من ( حار وخشي ) ، ومن ( سقم ومرض ) . إذ لا يتأتى أن يتعمد العاقل فعل هذه الأفعال عادة .

ومما ينبغي استدراكه على هذا الضابط التنبيه على أن القصد بمعنى الفعل دلالاته الأصلية ، لا ما تشعب عنها أو تفرع عليها . فإذا سأل سائل كيف امتنع ( افتعل ) من ( مرض ) وجاء من ( عل ) فقيل ( اعتل ) ، أجيب بأن لـ ( عل ) دلالات ثلاثا هي التكرار والمتابعة ، ثم العائق يشغل صاحبه عن أمره ، ثم الضعف والمرض ، كما فصله صاحب المقاييس . ولكن أي هذه الدلالات الجذر والأرومة ؟

جمل الجوهري في صحاحه التكرار والمتابعة الأصل ، فقال : ( التعليل سقي بعد سقي وجني الثمرة مرة بعد أخرى ، وعمل الضارب المضروب إذا تابع عليه الضرب ) . وأردف : ( والعلة المرض وحدث يشغل صاحبه عن وجهه ، كأن تلك العلة



صارت شغلا ثانياً منعه عن شغله الأول) وتابع قوله ( واعتل عليه بعملة اذا اعتاقه  
هن أمر ) . فاذا اطمأن الأمر على هذا ، وكان المعنى الأول هو التكرار والمتابعة ،  
لم يتوجه على الضابط الذي أتى به الشيخ عيب أو نقد .

وأورد الشيخ لاشتقاق ( افتعل ) ضوابط أخرى ، لا يتسع المقام لبسطها .  
ولا مناص من استقصاء البحث فيها ليقطع في المسألة بيقين جازم .

\* \* \*

غير أن ابن فارس لم يجز في هذا قياساً لم يقسه العرب ، ولا قولاً لم  
يقولوه . وفي ذلك حجر للغة عن التوالد والانتساع ، وقصر لخطاها عن المضي في  
المؤاناة والنماء . فاذا كان علماء الصرف قد آثروا الاستمساك بالوضع رعاية  
للأصل وتعلقاً به وحيطة له ، كما فعل ابن فارس ، فقد يتفق أن يقتاد الاستقراء  
الى قياس لم ينبه عليه الأئمة كما أسلفنا ، أو يتفق أن تتجاوز ملكة الأدباء المتمكنين  
هذا الحد بمفهوم الخاطر كلما ألجأت الى ذلك حاجة في الاستعمال أو دفعت اليه  
قوة الأداء فتصطفي اللفظ الذي يقع موقعه المرتجى ويصير الى مستقره  
المطمئن . والقريفة المطبوعة انما تتدفق بمثله قصد احكام الأداء ولو خالف الأصل  
المعروف . فانظر الى ما قاله أبو محمد عبد الله بن سنان الخفاجي المتوفى  
( ٤٦٦ ) هـ . في كتابه ( سر الفصاحة / ٦٢ ) : ( وقد يكون التأليف المختار في اللفظة  
على جهة الاشتقاق ، فيحسن أيضاً كل ذلك ) . وأوضح مذهبه فقال : ( ومثال  
لذلك مما يختار قول أبي القاسم الحسين بن علي المغربي في بعض رسائله : ورعوا  
هشياً تأنفت روضه ، فان : تأنفت ، كلمة لا خفاء بحسنها لوقوعها الموقع  
الذي ذكرته ) . وليس في اللفظة - تأنفت - ولعل المغربي قد تصور : تنزهه ، فأتى  
بتأنف ، طبعاً وسلاسة . قال ابن القوطية في كتابه ( الأفعال ) : ( وأنفت من الشيء  
أنفاً وأنفة : غضبت ، وأيضاً تنزهت عنه ) .

وأورد الخفاجي مثالا آخر فقال : ( وكذلك قول أبي الطيب المتنبّي :

اذا سارت الأحداج فوق نباته      تفاح مسك الغايات ورنده

فان تفاح كلمة في غاية الحسن . وقد قيل ان أبا الطيب أول من نطق بها

على هذا المثال ، وان وزير كافور الاخشيدي سمع شاعراً نظمها بعد أبي الطيب ، فقال : ( أخذتموها ) .

وهكذا قبل ( تأنف ) من المغربي ، واستحسن ( تفأوح ) من المتنبي ، ولو لم يسمعا أو يكونا على قياس معروف ، لوقوع اللفظين موقعهما المختار في الأداء ، وأنهما لم يخرجوا في الاشتقاق عما ألف وقاتته العرب من أمثالهما في أفعال أخرى . أفليس يتأتى أن يدخل هذان في قياس لوابتفينا لصيغتيهما مثل هذا القياس ، يبحث وتلطف واستقراء . هذا و ( الحدج ) بالكسر الحمل ومركب من مراكب النساء أيضاً وهو مثل المحفة ، والجمع حدوج ، وأحداج كما جاء في بيت المتنبي .

## ٢ - اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان

جرى العرب على اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان . فإذا كان اسم العين ثلاثياً مجرداً نزع منه فعل ثلاثي يشاكله في الأحرف وترتيبها ، كقولهم : رأسه إذا ضرب رأسه ، وكبده ودمغه وأذنه وأنفه ونابه ومعدته ، إذا أصاب ما سمي بهذه الأجزاء من الأعضاء . ومن ذلك رآه إذا أصاب رثته .

وقالوا : حصاه إذا ضربه بالحصى ، ودبره تلا دبره ، وحنك الدابة إذا جعل الرسن في حنكها . وأسد الرجل إذا أشبه الأسد ، وتاس الجدي إذا صار كالتيس . وقالوا غسله إذا جعل فيه العسل فعلاً أو مجازاً - ففي الحديث : ( إذا أراد الله بعبده خيراً غسله ) . وقال صاحب النهاية : ( العسل طيب الشئ مأخوذ من العسل ) .

وفي النهاية أيضاً : ( يقال بدر الغلام إذا تم واستدار تشبيهاً بالبدر في تمامه وكماله ) . وقال الراغب في مفرداته ( . . . والأقرب عندي أن يجعل البدر أصلاً في الباب ، ثم تعتبر معانيه التي تظهر منه ، فيقال تارة بدر كذا أي طلع طلوع البدر ) .

وإذا كان الاسم رباعياً مجرداً نزع منه فعل رباعي يماثله في الأحرف وترتيبها أيضاً كقولهم : ثعلب الرجل إذا راغ ، وطحلب الماء إذا علاه الطحلب .

وإذا كان الاسم ثلاثياً أو رباعياً مزيداً حذفوا منه الزائد حتى يعود ثلاثياً أو رباعياً في مثل أحرفه الأصلية وترتيبها . فقد قيل من الثلاثي المزيد : حناً لحيته

إذا خضبها بالحناء • لكنهم قالوا : حناها بالتشديد أيضاً • وقالوا أركت الإبل  
تسارك إذا لزمت الأراك • والأراك: شجر من الحمض يستاك بقضبانته ،  
الواحدة أراكة •

وقيل من الرباعي المزيد : قرطس الرامي إذا أصاب القرطاس أي الغرض •  
على أنهم قالوا اشتقاقاً من الثلاثي أيضاً: تأسد واستأسد ( من الأسد ) وفي الاشتقاق  
لابن دريد : ( تليث الرجل إذا تشبه بالليث في جرأته واقدامه ) • وفلان يتمزن  
على قومه أي يتفضل عليهم ، من المزنة وهي السحابة •

وقالوا تأبل إذا اتخذ الإبل ، وتأرض إذا لصق بالأرض ، وتغشب صار  
كالغشب ، وهكذا تعجر من العجر واحتجر من العجرة •

وكثر استفعل من الثلاثي كاستفيل واستنوق واستتيس واستنسر واستذاب  
واستجمل •

وكثر أفعال إذا دخل في الشيء كاهضب وأصحر وأسهل وأبحر وأبر •  
وأغرب وأعرق • • وقد اقتاد المجمع القاهري هذه الكثرة من اشتقاق الأفعال من  
أسماء الأعيان إلى اجازة هذا الاشتقاق حين الحاجة • فجاء في مجلته ( ١ / ٢٣٦ ) :  
( اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان ، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة في  
العلوم ) •

### ٣ - الاشتقاق من اسم العين المشتق

قالوا : ( المنكب ) وزان مجلس لمجمع رأس العضد والكتف ، فجاء اسماً  
للمضو ، ثم اشتق منه فقيل ( تنكب القوس ) إذا ألقتها على منكبه ، كما قيل  
( تأبط الشيء ) إذا جعله تحت إبطه • ف ( تنكب ) بهذا المعنى دل على المنكب  
ولم يشتق من لفظه ، وهو حين انطوى على هذه الدلالة غير معناه في الأصل ،  
فتنكبه يعني تجنبه •

وكما قيل من ( المنكب ) تنكب فدل على معناه ولم يشتق من لفظه ، قيل منه  
( نكب ) أيضاً ، فجرى هذا المجرى • ففي المصباح : ( ونكب على القوم نكابة  
بالكسر فهو منكب مثل مجلس ، وهو عون العريف ، مأخوذ من منكب الشخص ،

وهو مجتمع رأس العضد والكتف لأنه يعتمد عليه . وتنكبت القوس القيتها  
على المنكب ) . وجاء ( المنطقة ) لما يشد على الوسط . واشتق منه فعل فقييل  
( نطقته فتنطق ) كما في الصحاح . كما اشتق منه ( تمنطق وانتطق ) كما في  
اللسان . وهكذا اشتق ( نطق وتنطق وانتطق ) من المنطقة فناسب الفعل معنى  
المشتق ولم يوافق لفظاً . واشتق منها ( تمنطق ) فناسب المشتق معنى ولفظاً .

وجاء ( تمدرع وتمندل ) من المدرعة والمنديل على تمفعل، كما جاء ( تدرع  
وتندل ) على تفعل . فاعتد الصحاح ( تمفعل ) شاذاً و ( تفعل ) هو القياس .  
فدل هذا على أن الأصل في الاشتقاق من اسم العين المشتق اسقاط الزيادة . وأيد  
ذلك الرضي في شرح الشافية فاعتد ( تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر ) قليل  
الاستعمال وأنه على توهم أصالة الميم فقال ( والمشهور الفصيح تدرع وتسكن  
وتندل وتمغفر ) .

ولكن لِمَ أثر الأئمة ( تدرع ) على ( تمدرع ) ؟ أقول قد ورد السماع باثبات  
الزيادة وهو الأصل ، كما جاء بحذفها ، وهو خلافه . فأثروا الأصل والقياس .  
ولكن قد تكون ثمة دواع لغوية توجب مخالفة الأصل والأخذ بالاستعمال ، لأن  
العمل بخاصة اللغة أولى من الانقياد لمنطق القياس . ومن ثم قال الباحثون في  
علم اللغة الحديث : قد يوجب الاستعمال في اللسان ما لا يسمه الوضع . وقد  
انتحى أئمة النحو هذا سمت ولم يفادروه حين قالوا ( السماع يبطل القياس ) .  
وهو ما قاله ابن جنى في ( المنصف ) . فإذا أجازوهما أثروا السماع على  
القياس .

وعندي أن قولك ( تمدرع ) باثبات الزيادة أدنى إلى التعلق بالمعنى والحيطة  
له من قولك ( تدرع ) بحذفها ، ولو ورد السماع بهما وكان الثاني هو الأصل .  
ذلك أن الاستعمال يقتضي الأخذ بالزيادة مادامت ذات دلالة ، كلما أوقع اغفالها اللبس .  
فانظر إلى ما قاله ابن جنى في الخصائص ( ٢٣٦/١ ط - ١٩١٣ ) : ( وعليه  
جاء تمسكن وتمدرع وتمنطق وتمندل وتمغرق ، وتمسلم أي صار مسلماً . .  
فتحملوا ما فيه ثبوتية الزائد مع الأصل في حال الاشتقاق ، كل ذلك توفية للمعنى  
وحراسة له ودلالة عليه ) . وأردف : ( ألا تراهم إذا قالوا تدرع وتسكن ، وإن  
كانت أقوى اللغتين عند أصحابنا ، فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم ،

أمن الدرع والسكن ، أم من المدرعة والمسكنة ، وكذلك بقية الباب ) • والا  
فهل تؤثر ( تسلم ) على ( تمسلم ) إذا أضحي ( مسلماً ) ؟

وإذا صح أنهم حرصوا على ابقاء الزيادة رعاية للمعنى وتبييناً له ودرأ  
للبس كما ذهب إليه ابن جنى ، فقد بطل القول بأنهم فعلوه على توهم أصالة  
الميم كما ذكره الرضي وانتحاه كثير من الأئمة •

#### ٤ - اشتقاق الفعل من المصدر

تصور الأئمة اشتقاق الأفعال من المصادر كما قدروا انتزاعها من أسماء  
الأعيان ، كما أوضحناه • لكنه إذا أمكن أن يرد الفعل الى اسم الميم والمصدر  
ردوه الى المصدر • قال ابن جنى في الخصائص ( ٤٣٣/٢ ) : ( اشتقاق  
العرب من الجواهر قليل جداً والأكثر من المصدر ) • وقال السيوطي في الزهر  
( ٢٠٣/١ - ط • المكتبة الأزهرية ) : ( والتاسع كون الأصل جوهراً والآخر  
عرضاً لا يصلح للمصدرية ولا شأنه أن يشتق منه ، فان الرد الى الجواهر حينئذ  
أولى لأنه الأسبق ، فان كان مصدراً تمين الرد اليه لأن اشتقاق العرب من  
الجواهر قليل جداً والأكثر من المصادر ) •

ولكن هل يعني ذهاب الأئمة الى أن العربية قد اشتقت أفعالها من المصادر  
ما وجدت لأنها الأصل لديهم ، والاشتقاق منها كثير ، والا فمن الجواهر والاشتقاق  
منها قليل ، أقول هل يعني ذلك أنهم قالوا بسبق المصادر ، وهي أسماء للمعاني ،  
للجواهر وهي أسماء للأعيان ، في الوضع ؟

هذا ما بدا للدكتور صبحي الصالح في كتابه ( دراسات في فقه اللغة ) ، فيبين انه  
ليس من الطبيعي سبق أسماء المعاني أسماء الأعيان ، كما ذهب اليه الأئمة ، وأن الصواب  
هو العكس ، وقال : ( أن البداهة تقضي بوجود أسماء الأعيان المشاهدة المرئية التي تناولتها  
العواس قبل أسماء المعاني • لذلك كانت الأعيان ، هي أصل الاشتقاق دون المصادر • •  
كيف وقد امتلات معاجمنا وكتبنا اللغوية بما لا يحصى من الجواهر التي تفرعت عنها  
الصفات والأحوال والمصادر والأفعال / ١٩٩ ) •

والذي عندي أن الأئمة لم يقولوا بسبق أسماء المعاني أسماء الأعيان •  
فاذا كانوا قد آثروا المصادر على الجواهر في كونها أصلاً للاشتقاق ، فلم يسبق الى

اعتقادهم أن المصادر قد وضعت قبل أسماء الجواهر البتة . وهذا حالهم حين قالوا الاسم سبق من الفعل اذ لم يدر بخلدهم أو يقع في ظنهم أن الأسماء تقدمت الأفعال في الزمان . فانظر الى ما قاله ابن جنى ( ١ / ٤٣٢ ط - ١٩١٣ ) : ( فكيف يجوز أن يقصد سبق الاسم للفعل في الزمان ، وقد رأيت الاسم مشتقاً منه ، كاشتقاق قائم من قام ، ورتبة المشتق منه أن يكون سبق من المشتق نفسه ) . أردف ( وأيضاً فالمصدر مشتق من الجوهر كالنبات من النبت ، وكالاستحجار من الحجر ، وكلاهما اسم ) .

فاتضح بذلك أن المصدر ، وهو أصل اشتقاق الفعل عند البصريين ، قد اشتق نفسه من الجوهر فالذي أراده الأئمة وعنوه إذا أنه اذا قام للفعل مصدر وجوهر كان اشتقاقه من المصدر ( فالمصدر ألصقه من حيث بناؤه وما يعتريه ويعترضه من الاتباع ابدالاً وقلباً واعلالاً ) . ولا يمنع هذا أن يكون اشتقاق المصدر نفسه من الجوهر في الأصل . ومن عمد من الأئمة الى التعميل على ( الزمان ) وكان ملحظه ( نشوئياً ) نبه على أن ( الجواهر ) وهي أسماء الأعيان عند المتأخرين ، هي المتقدمة ، وأن ( الأفعال وما يتصل بهامن أسماء المعاني ) هي المتأخرة . ذلك ما ذهب اليه السكاكي في كتابه ( مفتاح العلوم ) ، حين جعل الكلم المستقرة نوعين . الأول ما ( يشهد التأمل بتقدمه في باب الاعتبار والثاني ما جاء ( بخلاف ذلك ) وهو المتخلف . وقد سلك في المتقدم ( الجوامد ) وهي الجواهر ، وسلك في المتخلف ( الأفعال وما يتصل بهامن الأسماء ) أسماء المعاني والصفات . وليس هذا حسب بل أكد أن أكثر ما يتصل بالأفعال من الأسماء ، انما هو فرع على الأفعال . وأردف ( الا المصدر عند أصحابنا البصريين رحمهم الله / ١٤ ) فانهم يمتدّون الفعل فرعاً عليه . لكنه لم يشايهم فيما انتحوه وقرروه كما سنراه .

\* \* \*

والأئمة في صلة الفعل بالمصدر من حيث الاشتقاق ، على خلاف . فقد أكد الكوفيون أن الفعل أصل والمصدر فرع . وقطع البصريون بخلاف ذلك لكنهم اختلفوا في الصفات فمنهم من رد اشتقاقها الى الفعل ، كما فعل ابن جنى ، ومنهم من عزاها الى المصدر ، شأنها شأن الفعل . قال سيبويه في الكتاب ( ١ / ١ ) : ( وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء . . . والأحداث نحو الضرب والقتل

والحمد . . ) وأيد ابن الأنباري في كتابه ( الانصاف في مسائل الخلاف ) مذهب البصريين .

وقال بقول البصريين كثير من المحدثين منهم الأستاذ عبد الله أمين ، على ما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية القاهري ( ٣٨٢ / ١ ) ، وقد استند في ذلك الى أن ابن الأنباري صاحب الانصاف قدساق في المسألة آراء كل من الجانبين ووازن بينها فلم يدع مقالا لقائل ، وقدخلص الى الأخذ بمقالة البصريين .

ومنهم الدكتور صبحي الصالح فاستشهد بما جاء في ( اصول النحو ) للأستاذ سعيد الأفغاني . قال الأفغاني : ( المصدر يدل على حدث ، والفعل يدل على حدث وزمن ، والأسماء المشتقة تدل على حدث وزمن وزيادة ثلاثة كالدلالة على الفاعل والمفعول ) .

أقول ان ما حكاه الأفغاني هو مقالة البصريين . ذلك أنهم بنوا رأيهم على أن الفرع ما كان فيه الأصل مع زيادة هي غرض الاشتقاق . فالمصدر يدل على الحدث مطلقاً فهو الأصل ، شأن الأصل أن يكون مطلقاً ، والفرع أن يقيد كما قيد الفعل بالزمن المعين . أما الوصف فهو يدل على الحدث والموصوف ، فان فيه ما في المصدر من الحدث وزيادة كالدلالة على الفاعل . . فهو فرع عليه أيضاً ، وليس فرعاً على الفعل ، اذ ليس فيه ما في الفعل من الزمن المعين .

وذهب بعض البصريين أن في الوصف ما في الفعل من الزمن ، على كل حال ، فهو فرع عليه . فالفعل قد نزع من المصدر والوصف قد نزع من الفعل ، وعليه ابن جني .

أقول قد عرّف البصريون ( الفرع ) المشتق بالنسبة الى ( الأصل ) المشتق منه فقالوا : ( الفرع ما كان فيه ما في الأصل وزيادة ) . فاذا سلمنا صحة هذا التعريف فلا بد من تصديق ما بني عليه . لكن هذا التعريف تعريف اسمي قصد به تحديد مفهوم اعتباري ، وليس هو تعريفاً حقيقياً بالضرورة . قال الأستاذ الشيخ حسين والي عضوالمجمع القاهري في الجزء الثاني من مجلة المجمع ( رجحوا ما رأى أهل البصرة . . بحجة أن شأن الفرع أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة ، وهي أقوى ما عندهم من العجيج ، مع أنه لا يقوم برهان يؤيدها . . ) وقال ( وأما من ناحية العمل فالفعل أصل بالاتفاق ) .

وقد جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك أن من الأئمة من ناقش قول البصريين في تضمن الفرع الزيادة على الأصل فقالوا : لا برهان يقتضي ذلك ( ٢٥٠ / ٤ ) .

على أننا إذا اعتدنا ( الأصل ) هو ما سبق تصويره وقيامه في الذهن ، فقد عرفناه تعريفاً أليق بالواقع اللغوي وأكثر موافقة له . وإذا كان المدرك الحس أسبق إلى الذهن من المدرك المعنوي ، وأجناس الأعيان أسبق من أجناس المعاني ومنها المصادر ، فالمصدر الدال على العموم والجنس والمطلق لا يتصور قبل تصور ما يتناوله من الفعل والمشتقات تناولاً واحداً . وما صح أنه الأسبق هو الأصل .

وقد أشار الكوفيون إلى نحو من هذا فقالوا إن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل . والفعل وضع له : فعل يفعل ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر .

وبحث الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلمي العراقي المسألة في كتابه ( دراسات في فلسفة اللغة والنحو والصرف ) . وقد أخذ بمذهب الكوفيين . واستدل على صحة المذهب بثلاثة عشر دليلاً ، ثم قال : ( هذه ثلاثة عشر دليلاً تنتقض دعوى سيبويه أن الفعل صادر عن المصدر ، وهي أدلة نحن اهتدينا إليها ، ولم يقف عليها الكوفيون وغيرهم ) .

أقول قد أصاب الدكتور جواد في الأخذ بطريقة الكوفيين والجري على منهاجهم ، لكن جل ما جاء به من الأدلة ، على سداده واستقامته ، اصطلاحياً اعتبارياً . وأظهر هذه الأدلة أن الفعل تجسيد والمصدر تجريد ، كما أوضحناه . والمجرد أسبق إلى الذهن من المجرّد . واني لاستسرف ، على كل حال ، أن يكون الدكتور جواد قد تفرد بما ساق من الأدلة فأتى بما لم تفتح العين على مثله ونزع إلى ما لم يسبق إلى شيء منه . فقد ذهب في أول أدلته مثلاً إلى أنك تكتب ثم تسمى فعلك الكتابة ) وقال الكوفيون إن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل . وقال في أحدها إن اشتقاق الوصف من الفعل دون المصدر فكيف يكون هذا هو الأصل . والذي قاله جماعة من البصريين : ( الوصف من الفعل ، والفعل من المصدر ) .



واعتمد السكاكي صاحب المفتاح المصدر فرعاً على الفعل كما قال الكوفيون . واعتل لذلك بأن المصدر يتبع الفعل في اعلاله وتصحيحه . ودليل السكاكي هذا في اعتداد الفعل أصلاً في الاعلال ، اعتباري أيضاً .

هذا وقد أشار العلماء الى أن اللغات السامية قد اعتمدت الفعل أصلاً للاشتقاق . قال الدكتور اسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية / ١٤) : ( وقد رأى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشتق منه أصل كل الكلمات والصيغ . لكن هذا الرأي خطأ في رأينا . لأنه يجعل الاشتقاق مغالفاً لأصله في جميع أخواتها السامية ) . وأردف : ( وقد تسرب هذا الرأي الى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بمقليتهم الآرية . والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسمي ) . ولم يرتض الألفاني هذا الرأي فقال : ( ثم ذكر هذا المستشرق اليهودي أن هذه نظريته الخاصة ، إذ لم يشر اليها أحد من علماء الافرنج . ومع رغبته في أن يعم بنظرته هذه ، اللغة ايبية ولغته العبرية ، يجدر بالتأمل الوقوف وعدم القطع ، ما لم يقم عليه هان الساطع ، فما أكثر الظواهر التي خالفت فيها العربية أخواتها الساميات ) .

والجواب عن ذلك أنه لا بد لللغات عامة أن تتغاير . لكن الأصل فيما يُعزى منها الى فصيلة واحدة ، أن يقع التغاير فيها على الأشكال والفروع كالأصوات والمفردات دون القواعد والأصول كالبنية اللغوية وأصول الاشتقاق . فالذي ذكره أن العربية خالفت بعض أخواتها في أداة التعمريف وعلامة الجمع ، كما أورده الدكتور عبد الواحد وافي في كتابه فقه اللغة . والأستاذ محمد عطية الأبراشي في كتابه الآداب السامية . ولكنها لم تخالفها في البنية اللغوية وطريقة الاشتقاق كاعتمادها على الحروف الصامتة دون الصوتية ، وكون عدد الحروف الأصلية في الكلم ثلاثة ، وأن الأصل في بنيتها أو الجذر واحد لا يتمدد كما يتمدد في اللغات الآرية .

فاذا اطمان هذا واستقر ، صح أن مغايرة العربية لأخواتها إنما هي في الأشكال والفروع لا في القواعد الأولى والأصول . واعتماد اللغات السامية في اشتقاقها على الفعل ، من هذه القواعد والأصول .

٥ - ما يعترض رد المادة اللغوية الى اصل  
واحد أو يحول دون الاهتداء اليه

لا شك أن الباب في الاشتقاق أن ترد مفردات المادة اللغوية الى أصل . هذا ما يكشف عن سر اللغة وخصوصها . ولكن قد يحول دون ذلك حائل يندو به الأصل منيع الدرك عزيز المنال . وهذا ابن فارس فقد عمد ، حين حقق مذهبه في الاشتقاق في معجمه الفذ ( مقاييس اللغة ) ، الى رد المادة الى أصل حيناً والى أصليين أو أكثر ، هذا اذا اتفق له الاهتداء الى أصل . وليس هذا عجباً فقد يتمدد الأصل أو يتمذر فيكون في التماسه والتلطف له تكلف وعسر ، وقد يضل الرائد في طلبه فيطمع في غير مطمع . وأفصح ابن جنى عن هذا في الخصائص ( ٥٢٥/١ ) إذ كشف أن الاشتقاق لا ينقاد في كل مادة ، صغيراً كان أم كبيراً . قال أبو الفتح : ( واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة ، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر - أي الصغير وهو ما نحن فيه - أنه في جميع اللغة ) .

فقد عرض ابن فارس لـ ( رطل ) فلم يكشف عما يكون أصله فقال ( الراء والطاء واللام كالذي قبله - أي ليس بشيء . الا أنهم يقولون للشيء يكال به : رطل . ويقولون غلام رطل : شاب ، ورطل شعره كسره وثناه ) . وتكلف ابن جنى في الخصائص لهذا فقال ( ٥١٣/١ ط - ١٩١٣ ) : ( ومثل الأول قولهم غلام رطل وجارية رطل للينها . وهومن قولهم رطل شعره اذا أطاله فاسترخى . ومنه عندي الرطل الذي يوزن به . وذلك أن الغرض من الأوزان أن تميل أبداً الى أن يعادلها الموزون بها ، ولهذا قيل مثاقيل فهي من الثقل . فالشيء اذا ثقل استرسل وارجعن فكان ضد الطائش الخفيف ) : وارجعن الشيء مال وثقل .

\* \* \*

وقد جاء عن العرب قولهم ( كذب عليك الأمر ) اذا وجب عليك فعله فأغرقت به . قال ابن السكيت في ( اصلاح المنطق / ٣٢٢ ) : ( وتقول للرجل اذا أمرته بالشيء وأغرخته به كذب عليك كذا وكذا ، أي عليك به . وهي كلمة نادرة جاءت على غير القياس . قال عمر بن الخطاب ، رحمه الله ، يا أيها الناس كذب عليكم الحج ، أي عليكم بالحج ) . قال ابن السكيت هذا ولم يشأ أن يحمل معنى

( كذب ) في المثل ، على معنى ( الكذب ) بتأويل . كذلك فعل الجوهري في الصحاح حين قال : ( وكذب قد يكون بمعنى وجب ) ثم حكى ما جاء به ابن السكيت .

وفعل الامام التبريزي في تهذيبه ما فعل الجوهري ، كما جاء في المزهري ( ٢٢٦ / ١ ) .

وذهب صاحب المفردات مذنباً آخر فحاول أن يجعل ( كذب ) في المثل مجازاً من ( كذب ) بمعناه المعروف فقال ( كذب لبئس الناقة اذا ظن أنه يدوم مدة فلم يدم ) أي ذهب عليك أو كاد يفوتك فبادر . ومن هذا كذب عليك اذا وجب فانه ( كقولهم قد فات الحج أي كاد يفوت ) فبادر . فتكلف في تأويله .

وقد أطلب الزمخشري في الفائق وأطال في تخريجه ، كما يقول ابن الأثير في النهاية . فذهب الى أنه من قول العرب ( كذبتة نفسه ) اذا منته الأمانى وخيلت اليه من الآمال ما لا يكاد يكون ، وذلك مما يرغب الرجل في الأمور . . ثم جعل تقدير المثل جملتين ( كذب الحج ) و ( عليك الحج ) فحذف ما حذف وأصبح المثل ( كذب الحج ) . وفي هذا من التكلف ما هو بآد جلي . وحكى الشيخ طاهر الجزائري في حاشية خطبة الكافي ( ٢٣ ) تأويلاً أخر لم يبرأ من تمسسر ، فاستقر بهذا تعذر تأويل المثل وفك مشكله على وجه يتجلى به الشك فيخلص الى ما يشبه اليقين .

مرآتية في تبيين علوم الأدب

وقد يذهب الأمر الى ما وراء ذلك فيدل اللفظ على معنى لا سبيل الى الكشف عن أصل اشتقاقه والاهتداء اليه بقاعدة أو استنباط . قال ابن جنى في الخصائص ( ٢٥٧ / ١ ط - ١٩١٣ ) ( واحتج أبو بكر عليه - أي على أبي اسحاق - بأنه يؤمن أن هذه الألفاظ المنقولة الينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندر قاعدتها . ومثل له بقولهم : رفع عقيرته اذا رفع صوته . قال أبو بكر : فلو ذهبنا نشتق لقولهم - عقر - من معنى الصوت لبعد الأمر جداً . وانما هو أن رجلاً قطعت إحدى رجله فرفعها ووضعها موضع الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته . فقال الناس : رفع عقيرته ، أي رجله المعقورة . وقال أبو بكر : فقال أبو اسحاق فلست أدفع هذا ) . وقال الجوهري في الصحاح ( . . فليل بمد لكل رافع صوته قد رفع عقيرته ) . وقال الزمخشري في أساسه : ( ورفع عقيرته : صوت ) .

\* \* \*

وقد يكون قد اعترى اللفظ في استحكام بنيته صنوف من التقليل والابدال بعدت به عن هيكله . . . أو يكون قد نسب الى لهجة من اللهجات العربية ( أو التي اعتدت عربية ) غير لغة قريش التي سادت ما أسموه باللهجات الشمالية فكانت اللسان المبين الذي نزل به القرآن .

قال أبو بكر بن دريد في ( الاشتقاق / ٥٣٣ ) حول أسماء قبائل ذي الكلاع : ( وقد عرفتك أنفأ أن هذه الأسماء الحميرية لا نقف لها على اشتقاق ، لأنها لغة قد بعدت وقدم المهد بمن كان يعرفها ) . وقال ابن جني في الخصائص ( ٣٩٥ / ١ ط - ١٩١٣ ) : ( وبمدفلسنا نشك في بمد لغة حمير ونعوها عن لغة بني نزار . فقد يمكن أن يقع شيء من تلك اللغة في لغتهم فيساء الظن فيه بمن سمع منه . وانما هو منقول من تلك اللغة . ودخلت يوماً على أبي علي رحمه الله . قال ما تقول فيما جاء عنهم من حوريت . وخضنا معاً فلم نحل بطائل منه ، فقال هو من لغة اليمن ومخالف للغة بني نزار ، فلا ينكر أن يجيء مخالفاً لأمشنتهم ) وحوريت اسم موضع . ولم نحل . بطائل أي لم نظفر .

وقد عنى الأئمة بلغة حمير لغات اليمن جميعاً : وعاش الحميريون أقرب العصور الى الاسلام فكانوا أعرف شعوب الجنوب لديهم . ومن الثابت الذي لا مرية فيه ، والعلماء منه على يقين جازم ، أن القرابة بين لغات اليمن القديمة ولغات الحبشة السامية قوية لتشعب هذه من تلك . أما قرابة ما بين كل من هاتين واللغة العربية أي الحجازية ، فعلى شيء من البعد .

ونعني بلغات اليمن الجنوبية لهجة الميعينيين والسبثيين والحضرميين والحميريين . وهي لهجات جاهلية تكلم بها أهلها قبل الاسلام ، واندثر بعضها قبل ظهوره ، وبقيت منها بقية لا تزال آثارها حتى اليوم ، كما فصله الدكتور جواد في كتابه ( تاريخ العرب - ١٣ / ٣ ) .

وقد يُنمى اللفظ الى النبطية ، وكان النبط عرباً ، وذهب الى هذا حديثاً المستشرق الألماني ( نولدكه ) في كتابه ( اللغات السامية ) . وكانت لغتهم أدنى الى عربية الحجاز من اللهجات العربية الجنوبية .

وقد يكون اللفظ منسوباً الى لغة من اللغات السامية كالسريانية أو العبرية . ويصح القول بذلك اذا كان اللفظ غريباً في مادته العربية ، متمكناً في اللغة

الأخرى • أو كان اشتقاقه في هذه أظهروا بين منه في العربية ، أو ورد نص تاريخي ثابت بانتماؤه إليها ، أو كان في زنة عربية نادرة وهو في السامية المعنية شائع متعالم معروف •

ولا ريب أن القطع بانتماء اللفظ في الأصل إلى لغة سامية غير العربية عسير إذ ليس بين لغات الفصيحة الواحدة لغات بنات وأخرى أمهات • فقد يصدق القول بأنه من ( السامي المشترك ) أي مما جاء على صور متقاربة لفظاً ومعنى في لغات سامية متعددة ، ومنها العربية •

وقد يكون اللفظ معزواً إلى لغة أعجمية غير سامية كالفارسية أو اليونانية أو سواهما • ومن ثم كان لا بد من الحكم على انتماء اللفظ قبل التماس اشتقاقه ورده إلى أرومته •

ف ( الأبريق ) من ذلك مثلاً موضع اشكال . قال الشيخ طاهر الجزائري في كتابه ( التقريب / ٢٦ ) : ( وانظر إلى لفظ الأبريق مثلاً فإنه ان كان اسماً للسيف البراق يكون له اشتقاق لأنه يكون عربياً محضاً ، واشتقاقه من البريق ، والهمزة فيه زائدة ، ووزنه فعيل • وان كان اسماً للأناء المعروف لا يكون له اشتقاق لأنه يكون معرباً ، والهمزة فيه أصلية ، ووزنه فعيل ) •

ونحو من ذلك ( الحب ) بضم الحاء وتشديد الباء فهو عربي وفارسي • وهو فارسي الأصل إذا كان للخياطة أي الوعاء الذي يجعل فيه الماء ، فقد جاء في المغرب للجواليقي ( ١٢٠ ) أن ( الحب ) فارسي معرب • وقال أبو حاتم : أصله الخنب ، فقلبوا الخاء حاء وحذفوا النون ، فقالوا : حب • قال الشيخ طاهر الجزائري ( التقريب / ٨٥ ) : ( فأبدلت فيه الخاء حاء والنون باء ، وأدغمت فيما بعدها ) . وجاء في المعجم الذهبي : ( خنبه : جرة كبيرة لوضع الغلال ) • وهو معجم فارسي •

## ٦ - الحكم في أصل اللفظ العربي هو أم دخيل

حاول الأئمة أن يتعرفوا عجمة الأصل بضوابط لفظية فذكروا من ذلك خروج الكلمة عن أوزان العربية ، واجتماع حرفين لا يجتمعان في كلمة عربية كالطاء والجيم ، والجيم والصاد ، والصاد والطاء ، والسين والذال ، والسين والزاي ••

ومما اتخذوه ضابطاً للأعجمي أن يكون اللفظ رباعياً أو خماسياً ولا يتفق فيه شيء من حروف الذلاقة وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون . . . وهي أخف الحروف . وعلى ما فصلوه في هذا الباب وبسطوا القول فيه فقد اختلفوا فيما نسبوه الى العجمة أو عزوه الى لغة بعينها فأصابوا وجه الرأي حيناً وأبصروه ، وأخطأهم التوفيق والتبس عليهم في البحث وجه الصواب ، حيناً آخر . ذلك لقصور مقاييسهم التي اتخذوها عياراً من جهة وتمسر الحكم في تنقل الألفاظ بين اللغات ، وخفاء أعلامه في دورانها بين لغات من فصيلة واحدة من جهة أخرى . فقد كان لا بد من تمكنهم من اللغات التي عزوا اليها ، وإطلاعهم على أصولها اللغوية وتتبع هجراتها التاريخية واشتباك الصلات بين شعوبها وتمازج ثقافاتهم ، وأثر ذلك كله في ثراء لغاتهم وتنميتها .

قال الأستاذ عبد المجيد عابدين في كتابه ( بين الحبشة والعرب / ٩٨ ) :  
( فقد أورد السيوطي في الاتقان باباً ذكر فيه ما ورد في القرآن من الألفاظ بغير لغة العرب . ذكر منها قرابة ستة وعشرين لفظاً أرجمها الى اللغة الحبشية ولكن أكثرها لم يثبت اشتقاقه منها ) .

ولا يخفى أنه كان بين السامية الحبشية والعربية الجنوبية وشائج شابكة ، ولا ننس أن السكان الساميين في الحبشة إنما كانوا من عرب الجنوب . وأول لغة تكلم بها هؤلاء اللغة الجعزية لغة قبائل الأجايز . وهم أقدم من سكن الحبشة من أهل اليمن . ثم غلب على هذه ، اللغة الأمهرية . وقد سميت بلادهم بالحبشة . و ( حبشت ) اسم قبيلة من قبائل عرب الجنوب وافت البلاد وسكنت أجزاءها الشمالية .

وهذه أمثلة على طريقة الحكم على عجمة اللفظ : فقد ذهب الجواليقي في المعرب ( ٣٠ ) الى أن ( الأبييل ) ومعناه الراهب ، فارسي معرب . لكنه لم يذكر أصله أو يستدل على عجمته بدليل . وحكاه عنه الخفاجي في الشفاء ولم يزد على ما قاله الجواليقي . ويتجه لي أن اللفظ عربي . فابن دريد ذكره في الجهرة ولم يشر الى أنه دخيل ( ٣٢٤ / ١ ) ، وكذلك فعل صاحب المقاييس والجوهري في صحاحه . أما الزمخشري فقد ذكر أصله حين قال : ( وقد أبل أبالة فهو أبييل ، كما تقول فقه فقاها فهو فقيه ، وكذلك فعل صاحب النهاية .

وأكد الأستاذ عبدالوهاب عزام في مقدمة كتاب المعرب أن ( الأيبيل ) ليس فارسياً بل سرياني ، ومعناه في الأصل : الحزين ، ويقال للراهب . قلت قد رأيت أن الأيبيل عربي وقد اتضح اشتقاقه ، وليس كل لفظ عربي عرف في السريانية ، دخيلاً في العربية .

فالأيبيل إذا من الألفاظ السامية المشتركة فهو عربي سرياني ، وليس فارسياً . فقد أتى النيسابوري بالأيبيل في كتابه ( السامي / ٤٤ ) على أنه عربي وترجمه الى الفارسية بلفظ لا يمتاليه . على أن ثمة ( الأيبيل ) على ( فيعل ) وهو بمعناه ، وأراه أعجيباً . اذ ليس في كلام العرب ( فيعل ) كما قال سيبويه في الكتاب ( ٢ / ٢٢٥ ) الامتلا . وهو اذالم يكن على ( فيعل ) فهو على ( أفعل ) . ولا يأتي هذا الا جمعا ( ٢ / ٣١٦ ) .

فاستبان بهذا أن ( الأيبيل ) عربي ، وأن ( الأيبيل ) هو المعرب ، وقد يكون قد عرب من السريانية .

ومثال آخر مشهور هو ( الزور ) وله في العربية معنيان :

الأول هو القوة ، وهو معناه بالفارسية أيضاً . وقد جاء بضم الزاي وفتحها .

والثاني هو الكذب وما يعبد من دون الله تعالى كالصنم .

فالزور بمعناه الثاني عربي محض ، وليس الزور في الفارسية بهذا المعنى . أما الزور بمعناه الأول فقد قيل انه معرب من الفارسية ، وهو فيها بهذا المعنى ، لكنه جاء بضمه مشوبة بفتحة فألت بالتمريب الى ضمة خالصة . وقد أوجز صاحب التقريب القول في هذه المسألة فقال : ( الزور بالضم ان كان بمعنى الكذب كان هربياً محضاً ، وان كان بمعنى القوة كان معرباً من زور بضمه مشوبة بفتحة . والابدال هنا لا مندوحة عنه ) والابدال المقصود ابدال حركة الزاي .

## ٢ - اشتقاق العربي من المعرب

ومما يتصل بالاشتقاق عامة ، الاشتقاق من المعرب . فقد قضوا ألا يشتق لعربي من أعجمي كما لا يشتق لأعجمي من عربي . فقد جاء في الزهر ( ١ / ١٦٨ )

ط - المكتبة الأزهرية ) : ( سئل بعض العلماء عما عربته العرب من اللغات واستعملته في كلامها ، هل يعطى حكم كلامها فيشتق ويشترك منه ؟ ) وقد أجاب بما نصه ( . . . فقول السائل يشترك جوابه المنع . . . ومحال أن يشتق المعجمي من العربي أو العربي منه . لأن اللغات لا تشتق الواحدة منها من الأخرى ، مواضعة كانت في الأصل أو الهاماً . وإنما يشتق في اللغة الواحدة بعضها من بعض . لأن الاشتقاق نتاج وتوليد . ومحال أن تنتج النوق الا حوراناً وتلد المرأة الا انساناً) . فمنع أن يكون اشتقاق بين عربي وعجمي ، لكنه أردف مستدركاً فقال : ( وقول السائل ويشترك منه ، فقد لمعري يجرى على هذا الضرب ، المجرى مجرى العربي ، كثير من الأحكام الجارية على العربي من تصرف فيه ، واشتقاق منه ) . فأوضح أن مما عربته العرب ما أخضع لأحكام العربية فتصرف فيه واشتق منه . وهذا موضع أوجبه الاستعمال واقتضاه عرف اللغات . ولا بدع اذا تجاوزت لفتان من فصيلتين أن تقبس كل من الأخرى فتسيخ ما نقل اليها وتؤلفه فتخضعه لأصولها وتدخله في بنيتها فيغيب في نسجها . ويحتفظ كل من اللغتين بقواعد فصيلته الأصلية . والا فهل يعقل أن يستملح لفظ أجنبي ويقتنص فيدخل في مفردات لغة فيسلك في بنيتها ، ثم يجمد فلا يصقله الاستعمال ويجريه المجرى الذي يقتضيه اشتقاقاً وتصريفاً .

وقد ذهب ابن جني في الخصائص هذا المذهب فقال ( ٣٦٢ / ١ - ط - ١٩١٣ ) : ( ويؤكد هذا عندك أن ما عرب من أجناس الأعجمية ، قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها . ألا تراهم يصرفون في العلم نحو أجرٍ وابريسْمٍ وفرندٍ وفيروزجٍ ، وجميع ما تدخله لام التعريف ، وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الديباج والفرند . . . أشبه أصول كلام العرب ، أعني النكرات ، فجرى في الصرف ومنه مجراها . قال أبو علي : ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة ، كما اشتق من أصول كلامها . قال رؤبة :

هل ينجيني حلف سغثيت أو فضة أو ذهب كبريت

قال فسغثيت من السخت ، كزحليل من الزحل ( . . . ) فاشتق من ( السخت ) وهو معرب ، ( سغثيت ) كما اشتق من ( الزحل ) وهو عربي ( زحليل ) .



وقد جرى الحواليقي في المغرب على هذا المنهاج ويمم سمته فقال ان المغربات  
أهجمية باعتبار الأصل ، عربية باعتبار الحال . وقد أخذ بهذا ابن الجوزي .

ويتبين بالاستقراء أن من المغرب ما قل تصرف العرب فيه ، ومنه ما كثر  
واتسع . من ذلك ( الورد ) لما يشم . فهو اسم فارسي مغرب . وقد اشتقوا منه  
( ورد ، وتورد ، وورد ) . و ( الدينار ) فقد جاء في المغرب أنه فارسي مغرب .  
وصححه الأستاذ عبد الوهاب عزام في مقدمة الكتاب فجعله رومي الأصل . وهو  
على حق . وذكر صاحب التصريب ( وقد ذهب بعض المستشرقين الى أن كلاً من  
الدرهم والدينار مغرب من اليونانية ) والرومية تعني اليونانية . وقد قالوا منه  
( ثوب مدبر ، ودبر فلان اذا كثرت دنائره ) . و ( الديوان ) فارسي مغرب ،  
وقالوا منه ( دوّنه ) اذا جملة في الكتاب وأثبتته وصنّفه . و ( الأربون ) كالعربون  
وزناً ومعنى ، وهما مغربان . وقد قالوا ( أربنه ) اذا أعطاه العربون . وكذلك  
( عربنه و عربنت في الشيء وأعربت فيه ) اذا أسلفت .

وإذا ضاق التصرف في ( الورد والدينار والديوان والأربون والعربون ) فقد  
اتسع في ( لجام ) فهو مغرب أصله فارسي . وقد عومل معاملة العربي فجمع  
على ( لجم ) ككتب ، وصفر على ( لجم ) ككتيب . واشتق منه فعل فقيل ( ألجمه )  
ومصدر فقيل ( اللجام ) .

وجاء في المزهري ( ١ / ١٦٩ ) : ( وتكاد هذه الكلمة ، أعني لجاماً ، لتمكنها في  
الاستعمال وتصرفها فيه تقضي بأنها موضوعة عربية لا معربة ولا منقولة ، لولا  
ما قضوا به من أنها معربة ) . أقول بل جمع على ( ألجمه ) وقيل ( ملجم )  
لموضع اللجام ، كما قيل تلجمت العائض اذا شدت اللجام في وسطها .

على أنني أكاد أجزم أن ( اللجام ) عربي لا دخيل ، إذ كيف يمكن أن يذهب  
الظن الى استمارة العربي اسم هذه الأداة من الفرس ، وهي من ألزم أدواتهم فيما  
هانوا من حياة البداوة . واذا عدت الى اتساع المغرب في تصرفهم به قسوي في  
نفسك ، واستقر في حسابناك ، أنه أصيل ، فهو المتبادر من الأمر والغالب في الظن .  
واذا كان الأئمة قد قالوا بمجمته لثبوت الشبه بينه وبين مرادفه الفارسي ، فليس  
كل لفظ عربي اتفق له في الفارسية أسواها ، شبيهه ( في لفظه ومعناه ) ، هو  
فخيلاً في العربية . وما أحكم قول الأستاذ عبد الوهاب عزام حول ذلك في مقدمة

كتاب ( المعرب ) حين قال : ( فرب لفظ فارسي يظن أصلاً للفظ عربي وهو في الحقيقة لفظ سامي تسرب الى الفارسية في العصور القديمة . وقد بمد بالباحثين عن الصواب ظنهم أن العربية لم تهب اللغات الأخرى من ألفاظها الا في العصور الاسلامية ) . وذهب أحمد فارس الشدياق الى عربية ( اللجام ) فزده الى ( لجم الثوب ) اذا خاطه . أقول يقوي هذا في النفس أن ( اللجام ) وزان ( فعال ) ، وهو من أوزان أسماء الآلة ، كالنظام والرباط والوكاء والنقاب والقناع والصمام والقياد والشداد والازاروالقوام ، والوثاق والجماع ، كما جاء في شرح الحماسة للمرزوقي ( ١١١٥ ) .

وذهب محقق المعرب الى الشك في عجمة ( اللجام ) أيضاً كدأبه في التعميق على المعربات ، ولا ننس أن شيوع اللفظ واتساع تصرفه قد أصبحا ذريعة للارتياب في عجمته والحكم بنفيها ، في أظهر الوجهين وأسلمهما من القدرح ، كما أخذ به الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه ( القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ) ، على حين استدلوا بغربة اللفظ وضيقت تصرفه على عجمته ، في أمثل القولين وأوجههما وأدناهما من الصواب .

وفي الألفاظ الفارسية لأدي شر أن ( اللجام ) تعريب ( لكام ) بكاف فارسية ، وأنه كذلك بالآرامية والحبشية . وقال : ( وعندني أن اللفظة سامية الأصل وإنما الفارسية أخذتها من الآرامية ) . ويمرر هذا ما ذهبنا اليه وانتحينا . ويؤسس عليه أن ( اللجام ) مشترك سامي في العربية والآرامية والحبشية .

وقد اتسع التصرف في ( الجزاف ) مثلثة الجم ، من قولك ( هذا بيع جزاف ) . وقد أجمع الأئمة أنه معرب ( كزاف ) الفارسي . وقد قالوا منه جزاف ، وحامل جزوف اذا تجاوزت حد ولادتها ، واجتزفه اشتراه جزافاً ، وتجزف فيه تنفذ وتصرف ، والجزف أخذ الشيء جزافاً . . .

قلت ما أحسب ( الجزاف ) الا عربياً أيضاً . فانظر الى ما جاء في الألفاظ الفارسية لأدشير : ( الجزاف والجزافة الحدس والتخمين في البيع والشراء ، تعريب كزاف ، بكاف فارسية . وأصل معناه الأخذ بكثرة من غير تقدير . وقال فيه المعرب : جزف وجزاف وتجزف واجتزف الى غير ذلك . ومنه الآرامي . . . ) . وليس مجيء اللفظ في العربية والآرامية دليلاً على ساميته وأنه عربي أصيل .